مقدمة

إن تاريخ مصر العريق قد عرف النظم الضريبية منذ عهد الفراعنة عندما تم في عهد رمسيس الثاني إنشاء مصلحة للمساحة والمكلفات الفرعونية لتسجيل ملكية الأرض وأسماء المكلفين كأساس لتقدير الخراج الذي كان يختلف باختلاف درجة خصوبة الأرض.

وفي ظل الدولة الرومانية طبقت في مصر نظم الضرائب التي كانت متبعة في انحاء الإمبراطورية الرومانية وكانت أهم انواع الضرائب ضريبة الأرض، وضريبة الرأس وضريبة المنازل كما فرضت ضرائب على الماشية والمبيعات والنقل وعلى التركات.

وفى العصر المعاصر توالت النظم والقواعد والقوانين التى تتيح للدولة الحصول على الضرائب سواء المباشرة او غير المباشر . ان تصحيح المسار الضريبى سواء فى اطاره النظرى او التطبيقى قد توالى بتغير نظم الحكم فى مصر .

واصبحت المنازعات الضريبية تتراوح فى اطار نظام القضاء المزدوج الذى اخذت به مصر بعد فرنسا بين القضاء العادى والادارى .

وفى اطار قانون الضرائب الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥حذا القضاء نحو تفسير هذا القانون فى احكامه .

وباتت المنازعات الضريبية المختلفة محل الخروج من ساحة التقاضى والمصالحة بشكل ايسر من ذى قبل بعد ان اصبح الممول ذي ثقة لدى جهة الادارة.

وفى هذا الكتاب نطرح الوسائل والسبل لفض هذه المنازعات الضريبة سواء فى نطاق قضائها الادارى او العادى علنا نقدم للقارئ المزيد من المعرفة حول هذا الاشتباك والتداخل فى عالمن القضائى .